

المحور السابع ج 2 : تداول السندات والاسهم في سوق البورصة

تمهيد

تعد البورصة أحد أهم ركائز الاقتصاد الحديث، حيث تمثل سوقاً منظمة يتم من خلالها تداول الأدوات المالية المختلفة ، و على رأسها الأسهم و السندات ، تلعب هذه الأدوات المالية دوراً محورياً في تسيير و تمويل المؤسسة و تنمية الاستثمارات ، كما توفر للمستثمرين فرصاً متنوعة لتحقيق الأرباح ، غير أن التداول في البورصة ليس مجرد عملية بيع و شراء ، بل هو منظومة معقدة تتطلب فهماً عميقاً لطبيعة الأدوات المالية المختلفة و المخاطر المرتبطة بها و التغيرات التي تطرأ على الأسواق.

اولاً: السندات والأسهم كأدوات مالية يمكن تداولها في البورصة.

١: مفهوم السندات وانواعها:

سننطرق الى التعاريف المختلفة للسندات و مختلف انواعها في النقاط التالية:

١- مفهوم السندات

***التعريف الأول:** تعتبر السندات أداة تمويل تلجأ اليها الدولة وهيئاتها والمؤسسات الاقتصادية لجمع الأموال لتمويل مشاريعها ، و يعرف السند على أنه وعد مكتوب من قبل المقرض "المصدر" بدفع مبلغ معين من المال " القيمة الاسمية " الى حامله بتاريخ معين ، مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية بتاريخ معين.

***التعريف الثاني:** السند عبارة عن عقد أو أداة دين طويلة الأجل ، تصدره الشركات أو الحكومة ، وطبقاً لهذا العقد يقبل المقرض " مصدر السند " أن يدفع قيمة السند مع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة لحامل السند ، ويحمل السند قيمته الاسمية و تاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محدد.

***التعريف الثالث:** السند ورقة مالية تمثل قرضاً طويلاً الأجل أو متوسط الأجل و لحامله الحق في الحصول على فائدة سنوية طوال مدة القرض ، و عادة ما تكون نسبة الفائدة ثابتة.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السندات تمثل ديناً على الجهة المصدرة سواء كانت شركة أو حكومة ، وعندما يشتري مستثمر ما سندًا فهو بذلك يكون قد وافق على اقتراض مبلغ معين من المال لإحدى الشركات أو الحكومة ، وفي مقابل ذلك يوافق المصدر على رد هذا المبلغ عند حلول موعد محدد يسمى تاريخ الاستحقاق ، مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية بتاريخ الاستحقاق ، وللسندات قيمة اسمية و قيمة جارية ، فالقيمة الاسمية هي القيمة التي يصدر بها السند لأول مرة ، وتبقى ثابتة لا تتغير من تاريخ الإصدار حتى تاريخ الاستحقاق أو السداد ، أما القيمة الجارية هي القيمة التي يتداول بها السند في الأسواق المالية.

2- أنواع السندات

يوجد نوعين رئيسيان من السندات هما:

ا--السندات العامة:

هي سندات صادرة عن الخزينة العامة على أنها قروض تمثل الدولة فيها الطرف المدين ، أما دائنوها فهم البنوك ، شركات القطاع العام أو القطاع الخاص والخواص وهذا بهدف تحقيق تعطية العجز في الميزانية العامة أو الإشراف على نشاط البنوك من خلال التأثير على حجم سيولتها أو تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد لضمان عملية الحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية أو بهدف تحقيق التحكم في الأزمات الاقتصادية ، وخاصة في فترة التضخم ، حيث تلجأ الدولة إلى اصدار سندات حكومية للتقليل من حجم السيولة المتداولة ، وفي حالة الكساد تقوم بشراء السندات والزيادة في السيولة العامة ، و ذلك بهدف تحقيق التوازن الكلي.

ب--السندات الخاصة:

و هي السندات التي تصدرها شركات مساهمة بغرض الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها ، بدل من اللجوء إلى اصدار اسهم جديدة ، و التي من شأنها ان تؤدي إلى انضمام مساهمين جدد ، و وبالتالي ينخفض مقدار الربح المنتظر توزيعه ، ومن اهم مميزاتها انها تصدر بمعدل فائدة اكبر من السندات الحكومية ، و بالمقابل فان حاملها اكثر تعرضا من حامل السندات الحكومية لما يعرف بالمخاطر على عجز الجهة المصدرة عن الوفاء بخدمة الدين.

تنوع السندات باختلاف وجهة نظر مستخدميها، لذا يمكن التمييز بين أنواع أخرى لسندات وفقاً لعدة معايير من بينها:

حسب طريقة التسديد: (سندات تسدد عند تاريخ الاستحقاق ، سندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق)

- حسب معدل العائد (ذات معدل ثابت ، ذات معدل متغير)

-حسب الضمانات (سندات مضمونة، سندات غير مضمونة)

3: تعريف الأسهم:

التعريف الأول: الأسهم عبارة عن صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية بطرق تجارية، حيث تمثل مشاركة في رأس مال إحدى شركات الأموال عموما، ويمثل السهم حصة الشرك في الشركة التي يساهم في رأس المالها والذي يتكون من مجموع الحصص سواء كانت الحصة نقدية أو عينية.

التعريف الثاني: السهم هو حق المساهم في شركة الأموال، وهو الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقا لقواعد القانون التجاري.

التعريف الثالث: الأسهم تشكل رأس المال المكتتب والمضاف من قبل المستثمرين، والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة، وبالتالي فإن كمال من رأس المال المعلن ورأس المال الفعلي ورأس المال المساهم فيه مصطلحات تعبر عن القيمة الكلية للأسهم التي اقتناها المستثمرون.

من المفاهيم السابقة نستنتج أن الأسهم هي عبارة عن صكوك متساوية القيمة، سواء كانت نقدية أو عينية، وتمثل حق ملكية للمكتتب بها وقابلة للتداول وفق القانون التجاري، حيث تمثل المشاركة في رأس المال شركة الأموال.

4: أنواع الأسهم :

1 الأسهم العادية : وهي وثيقة مالية تصدر عن شركة مساهمة ما بقيمة اسمية تضمن حقوقا وواجبات متساوية لمالكيها ، وتطرح على الجمهور عن طريق الإكتتاب العام في السوق الأولية ويسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية فتخضع قيمتها السوقية التغيرات مستمرة ، والتي تعود إلى أسباب وتقديرات متباينة ، وهكذا فإن الأسهم العادية هي الأداة الأولى التي تصدرها الشركة ، وفي حالة تصفية ممتلكات الشركة فإنها أخر ما يجري تسديدها ، ولحامليها

حصة الملكية في الشركة ولهم الأولوية الأدنى في طلب العوائد حيث يعيقهم في هذا الطلب أصحاب الأسهم الممتازة والمستندات المعتمدة ، وحسب ما يحمله أصحاب الأسهم العادية من حصص ، فإن لهم حقوق التصويت لمجلس المدراء و التدخل في الشؤون الإدارية.

و تمر الأسماء العادية بمرحلتين في التعامل:

في المرحلة الأولى ، يجري الإكتتاب العام عليها في الأسواق الأولية ، وبالتالي فإنها تعد إضافة حقيقة إلى رأس مال الشركة.

أما في المرحلة الثانية ، يتم تداول هذه الأسهم كأي أداة استثمارية تعرض في الأسواق الثانوية ، وبأسعار تخضع لقوى العرض والطلب ، وبالتالي فإن هذه المرحلة لا تمثل أي إضافة إلى رأس مال الشركة ، بهل أنها مجرد عملية تداول بين البائعين و المشترين و الوسطاء ، ونقل حقوق الملكية من شخص لأخر، وبذلك فإن المستثمر يحصل على أسهم الشركات بشرائها في كل من الأسواق الأولية و الثانية.

الأسهم الممتازة : هي شكل من أشكال الملكية من الناحية القانونية ولكنه يختلف عن السهم العادي في عدة نقاط مهمة وهي:

ان حملة الأسهم الممتازة يستلمون عائدا ثابتا لا يتغير، فإن السهم الممتاز يشبه السند ، فمثلاً حددت هذه النسبة في الهند رسميا بـ 14% بعد طرح الضرائب والالتزامات القانونية الأخرى ، وأحيانا تكون لأصحاب هذه الأسهم نسبة ثابتة من الأرباح بالإضافة إلى مشاركتهم في حصة الأرباح الموزعة.

إن العائد لا يتغير، فإن سعر السهم الممتاز مستقر نسبياً.

-حملة الأسهم الممتازة عادة ال يشاركون في التصويت إلا إذا فشلت الشركة في العائد المستحق لهم.

حملة الأسهم الممتازة لهم حق الأولوية في الحصول على الأرباح الدورية للشركة و على قيمتها التصفية قبل حملة الأسهم الممتازة ، ولكنهم يأتون في الدرجة الثانية بعد حملة السندات

هناك عدة مزايا تعود على الشركة من استعمال الأسهم الممتازة كمصدر للتمويل، فالأسهم الممتازة يعتبر مصدرا دائما للتمويل إلّا يتطلب إعادة تسديد قيمتها في تاريخ معين كالسند.

وهناك ميزة الأرباح الموزعة التراكمية التي في حالة عدم توزيع الشركة أرباح فهي سنة ما على حملة الأسهم الممتازة لعدم تحقيق أرباح كافية ، فإن الأرباح المستحقة لئن ذلك السنة تنتقل إلى السنة التالية ، أي أنه يتطلب من الشركة في السنة القادمة أن تسدّد أرباح الأسهم الممتازة المتأخرة ، والمستحقة قبل أن تقوم بتوزيع أية أرباح على الأسهم العاديّة ، وهذا يحفظ حق حملة الأسهم الممتازة في الأرباح المستحقة المقررة لهم بغض النظر عن مستوى أرباح الشركة.

ثانياً: طرق تداول الأسهم والسندات

يُعتبر تداول السندات في البورصة من أبرز الأنشطة الاستثمارية التي تتطلب إجراءات محددة لضمان نجاح العملية وتحقيق الاستقرار المالي للمستثمر، مع التركيز على التحليل الدقيق و اختيار الوسيط المناسب.

١: الإجراءات العملية لتداول السندات

من أجل تداول السندات يمر المستثمر بعدة مراحل هي:

ا--فتح حساب استثماري: يحتاج المستثمر إلى فتح حساب استثماري لدى وسيط مرخص يوفر خدمات تداول السندات، يتم التحقق من هويته وتوفير الوثائق المطلوبة.

ب--البحث والتحليل: يجب أن يبدأ المستثمر بتحديد نوع السند الذي يرغب في تداوله، مثل سندات حكومية أو سندات شركات أو بلدية وغيرها، ومن المهم إجراء البحث والتحليل لفهم ظروف السوق والعوامل الاقتصادية التي قد تؤثر على قيمة السند الذي يختاره.

ج--إيداع الأموال: يتم إيداع مبلغاً مالياً في الحساب الاستثماري لتغطية تكلفة شراء السندات وأي رسوم متعلقة.

د- اختيار الوسيط: يتعين على المستثمر اختيار وسيط مالي مرخص ويملك سمعة جيدة لتنفيذ صفقات السند.

و--الفحص المالي: يجب على المستثمر إجراء فحص مالي لضمان أن الشركة أو الكيان الذي يصدر السند لديه استقرار مالي وسمعة قوية.

ه--تحديد الكمية والسعر: يقوم المستثمر بعدها بتحديد حجم السندات التي يرغب في شرائها والسعر الذي يجده مناسباً لميزانيته.

*--إصدار الطلب: يقوم بعدها بتحديد نوع الطلب، سواء كان سوقياً أو محدوداً بالسعر، ويقوم بإرسال الطلب إلى السوق أو الوسيط لتنفيذها.

*--التنفيذ والتسوية: بعد تنفيذ الطلب، يتم توجيه السند إلى المستثمر وتحديث حسابه بالكمية المشتراة.

*- متابعة الأداء: يجب على المستثمر مراقبة أداء السندات بعد شرائها طوال الوقت لتقدير الأثر المالي وتحقيق أفضل عائد ممكن.

*-البيع أو الاحتفاظ: تساعد المتابعة المستمرة المستثمر على اتخاذ قرار ببيع السند في حالة تحقيق ربح مرضٍ، أو الاحتفاظ به للاستمتاع بالفوائد الثابتة على المدى الطويل.

تداول الأسهم يُشكل جزءاً حيوياً من نشاط الأسواق المالية، حيث يمر المستثمر بمراحل متعددة بدءاً من فتح حساب استثماري وصولاً إلى متابعة أداء الأسهم لضمان إدارة المحفظة بكفاءة وتحقيق الأهداف الاستثمارية.

2: الإجراءات العملية لتداول الأسهم

لتداول الأسهم في البورصة تتبع العملية خطوات محددة لضمان سير التداول بطريقة منتظمة وسليمة:

*فتح حساب استثماري:

يتم فتح حساب استثماري مع وسيط معتمد لتداول الأسهم في البورصة. يشمل ذلك تقديم الوثائق المطلوبة والتأكد من امتثال الحساب للوائح الجهات المنظمة.

*تحليل السوق واختيار الأسهم:

يقوم المستثمر بإجراء دراسات وتحليلات على الشركات المدرجة في السوق المالي. تُستخدم البيانات المالية والتقارير السنوية والفصلية لتحديد الأسهم التي تتناسب مع الأهداف الاستثمارية.

1. تمويل الحساب:

يُضاف مبلغ مالي إلى الحساب الاستثماري، ويُحدد المستثمر ميزانية لتعطية تكاليف الصفقات المحتملة، مع مراعاة إدارة المخاطر.

2. إصدار أوامر التداول:

تُصدر الأوامر من قبل المستثمر عبر منصة التداول الخاصة بال وسيط. يُحدد نوع الأمر (شراء أو بيع)، وعدد الأسهم، وسعر التنفيذ (إما سوقي أو محدد).

3. تنفيذ وتسويه العمليات:

بعد تنفيذ الصفقة، يتم إرسال العمليات إلكترونياً إلى الجهات المسؤولة عن التسوية والمقاصة، مثل شركات المقاصة. يُضاف الرصيد المالي أو الأسهم إلى حساب المستثمر بناءً على نوع الصفقة.

4. متابعة أداء الأسهم وإدارة المحفظة:

يراقب المستثمر أداء الأسهم بعد إدراجها في المحفظة الاستثمارية، ويتم تقييم السوق بشكل دوري لإجراء التعديلات اللازمة وفقاً للمعطيات الاقتصادية والسوقية.

تُعد هذه الإجراءات معتمدة عالمياً وتخضع للتنظيمات لضمان الشفافية ومنع التلاعب.

خلاصة

وفي الختام يمكن التأكيد على أن السندات والأسهم تشكلان ركائز أساسية في الأسواق المالية، لكل منها خصائصه ومزاياه التي تجعلهما أدوات استثمارية فاعلة وفقاً لاحتياجات وأهداف المستثمر. الفهم الدقيق لمفهومهما وأنواعهما، والفرق بينهما، بالإضافة إلى خطوات التداول لكل منهما، يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تدعم تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد، وتعزز من كفاءة الاستثمار في السوق المالي.